مؤتمر شورى – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي

التدقيق الشرعي بين ترسيخ المهنة وارتياد آفاق جديدة

13 أبريل 2025

قاعة الدانة – فندق هوليداي ان السالمية

الجلسة الرابعة

التدقيق الشرعي الخارجي وأثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها

(مسودة غير نهائية من بحث)

الدكتور/ حسن بن عبد الله فالح الحمامي
أمين مجلس نظارة أوقاف علي بن إبراهيم المجدوعي
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هَادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له وأشهدُ أن محمّدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، أمَّا بعد:

فبدعوة كريمة من إدارة مؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي، المتوقع انعقاده في الكويت، في الفترة من 17-15 شوال 1445هـ، الموافق 15-13 أبريل 2025م، كُلفت بإعداد ورقة علمية في موضوع: "التدقيق الشرعي الخارجي و أثره في تطوير حوكمة مؤسسات العمل الخيري والإنساني وزيادة كفاءة نموذج عملها وتدعيم الثقة بها".

ومع القناعة بأن ما بُذل في هذه الورقة من جهد لا يستحق النشر، إلا أن المقصود إطلاع الخبراء والمختصين، لنقد الورقة وتقويمها، إنضاجًا للموضوع، وهذا هو الجهد، ومن الله يُستمد العون والتوفيق، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله أسال أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه، وأن ينفع به، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهّل لي به طريقاً إلى الجنة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

مدخل

العمل الخيري في الوطن العربي عمل عريق، وموغل في القدم، وسمة أصيلة في قياداته ومجتمعه فهو مرتبط بتاريخ هذه الأرض منذ نزول الوحي، وإشراق نور الرسالة، ومستمر حتى عصرنا هذا، يتنوع ويتشكّل ويتكيف مع الأوضاع المجتمعية، ومستجدات الاحتياجات الإنسانية، وهو – أي العمل الخيري- يحقق نجاحات كبرى، وخدمات واسعة للمحتاجين، وأكثر من يعرفه ويشعر به: الفقير والمريض والمدين والراغب في التعلّم، كما يدركه المنفقون الذين يبذلون أموالهم، أو أوقاتهم في هذه المشروعات المباركة، وأعداد المستفيدين من تلك المشاريع الخيرية كبير جداً، لا يمكن حصره بيسر وسهولة مهما حاولت الجهات معرفة حجم تأثيرها، وعدد مستفيديها.

والعمل الخيري يشهد نمواً هائلاً وسريعًا خلال الأعوام الماضية، فنجد العمل الخيري في المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 حظي في مستهدفات الرؤية باهتمام كبير ليكون أحد الأعمدة الأساسية للتنمية، ومكوّنًا أساسيًا لتطوير الخدمات وتوفير البرامج الداعمة للمجتمع، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% بحلول عام 2030 م، والعناية بتمكين العاملين فيه من مواصلة جهودهم وبذلهم لتعظيم الأثر التنموي للقطاع واستدامته وتعزيز دوره بالتكامل مع مكونات التنمية الأخرى، فلقد تجاوز عدد المنظمات غير الربحية أكثر من 5992 منظمة، وارتفع عدد المنظمات المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية، و انعكست هذه الأرقام على زيادة نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة.

وقد شهدت المملكة تحولًا كبيراً في القطاع الخيري من مجرد جهود فردية إلى جهود جماعية تعمل تحت مظلة رسمية تتضمن العديد من الآليات والسياسات والاستراتيجيات والإجراءات التي ساعدت على تحسينه وتنظيمه، ففي عام 1437هـ صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحتها التنفيذية؛ حيث شهدت المرحلة التي بعدها تحولات نوعية في القطاع الخيري؛ فتغيرت مهامّها من النمط التقليدي المقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية، والمبني على مفاهيم «البر والإحسان» الأوليّة إلى النمط الإنتاجي والمعنى العميق للتمكين، الذي يقوم على تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي عام 1440هـ تم تأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ذاك المركز المتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، والذي يهدف إلى تنظيم منظمات القطاع الخيري وتفعيله وتوسيعه في المجالات التنموية، والإشراف المالي والإداري والفني على القطاع الخيري وزيادة التنسيق والدعم والعمل على حوكمتها وفق أفضل المعايير العالمية[1].

1. انظر: المقدمات في القطاع غير الربحي (ص13).

أثر الأعمال الخيرية والإنسانية على تنمية المجتمع والاقتصاد

للأعمال الخيرية على مستوى العالم مجالات و أنواع متعددة تحقق أهدافها التنموية والاجتماعية والاقتصادية، ويختلف نشاطها حسب طبيعة كل دولة واهتمامها بما ينمّي مجتمعها ويحقق القيمة المستهدفة فيه، ففي المملكة العربية السعودية تنشط الأعمال الخيرية في (10) مجالات تنموية من أهمها التعليم والأبحاث والتنمية والإسكان والخدمة الاجتماعية والصحة والبيئة والدعوة والإرشاد وخدمة ضيوف الرحمن ومنظمات دعم العمل الخيري، وهي المعتمدة في المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ويندرج تحت هذه المجالات أكثر من (100) مجال فرعي[2]، وهذه المجالات لها أثار واضحة وجلية تكمن في الآتي:

1. أنها تُسهم في التنمية المُستدامة للمشاريع الإنسانية، والمساهمة في نمو حياة الأفراد والمجتمعات.
2. أنها تُسهم في غرس ثقافة التطوُّع، وتأسيس مبدأ تحمل المسؤولية في حياتنا وأعمالنا ومجتمعاتنا، وتعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع الخيري.
3. أنها تُسهم في تخفيف حجم الأعباء المادية والخدمية الو اقعة على كاهل الدول، لا سيمّا أنَّ العمل التطوعي قادرٌعلى توفير الكثير من الموارد والخدمات لشريحة واسعة من أبناء المجتمع.
4. أنها تُساعد المتطوعَ على اكتساب عدد كبير جدًا من المهارات التي تنعكس بشكل إيجابي على كافة جو انب حياته ولا سيما المهنية والاجتماعية.
5. أنها تعمل على تعزيزرو ابط وأواصر المحبة بين أفراد المجتمع نتيجة لانتشار ثقافة العمل التطوعي ومبدأ التكافل الاجتماعي.
6. أنها تحقق بُعدًا نفسيًا مهما جدًا؛ فهي تُشعر المتطوع بالسعادة ولذة العطاء عند تقديم المساعدة للآخرين.

مفهوم منظومة الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري والإنساني وأثره في تطوير أعمالها

أولاً: مفهوم الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخير ي:

عُرفت الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري بأنها: " نظام يهدف إلى الضبط الشرعي والتأثير في جميع (الموارد) وصرفها، لتحقيق أهداف مؤسسات العمل الخيري بالطرق التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية" [3].

والرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري تهدف في الحقيقة إلى التأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، ويتم تطبيق الرقابة الشرعية على مؤسسات العمل الخيري بطريقتين رئيستين هما:

الطريقة الأولى: الرقابة الشرعية الخارجية من قبل جهات مستقلة تقوم بعملية الفحص الدوري لأعمال مؤسسات العمل الخيري للتأكد من مدى التزامها بأحكام الشريعة [4].

---

2. انظر: آفاق القطاع غير الربحي، الصادر عن مؤسسة الملك خالد، سنة 2023م، (ص4-5).
3. انظر: أصول محاسبة مؤسسات الزكاة المعاصرة (ص:4) لدكتور حسين شحاته، بحث (نظام الرقابة الشرعية في مؤسسات العمل الخيري)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، (ص: ٢٢٠-٢٢١)، لدكتور محمد عودة الفزيع.
4. وهو ما أخذ به معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) (الرقابة الشرعية)، (ص:1061)،

الطريقة الثانية: الرقابة الشرعية الداخلية والتي تتم داخل المؤسسة من خلال جعل الرقابة الشرعية نظاماً في المؤسسة فتوضع الأسس التي تحقق التزام المؤسسة بأحكام الشريعة في جميع أنشطتها، ويكون الفحص على أعمال المؤسسة جزء من أجزائه [5]، وقد ذهب الدكتور محمد عودة الفزيع إلى أن هذه الطريقة هي الأفضل لأن ضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية لا يقتصر على فحص أعمالها فقط، و إنما يقوم على وضع جميع السياسات والإجراءات التي يتطلبها عمل المؤسسة، ويأتي الفحص لا حقًا، لتصحيح أي انحراف [6].

وما عليه العمل في المملكة العربية السعودية هو الفحص الدوري لأعمال مؤسسات العمل الخيري والتي يكون من ضمنها الرقابة الشرعية، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الأنظمة والأدوات والإجراءات والسياسات والنماذج، من أجل ضمان التزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام جمع التبرعات، كما تساعد هذه المعايير على تقييم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ثلاثة معايير رئيسة:

1. معيار الامتثال والالتزام: تقيس مدى امتثال والتزام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالأنظمة واللوائح والضوابط السارية والمنظمة لأعمالها.
2. معيار الشفافية والإفصاح: تقيس مدى استعداد الجمعيات والمؤسسات الأهلية لنشر المعلومات عن أسباب وجودها وعن أنشطتها المنفذة وبياناتها المالية واستعدادها لشرح عملياتها لأصحاب العلاقة والجمهور.
3. معيار السلامة المالية: تقيس أداء الجمعيات والمؤسسات الأهلية من خلال تقييم الكفاءة والقدرة والاستدامة المالية وكذلك كفاءة التنظيم المالي، وتنقسم إلى:(مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات التنظيم المال).

وقد احتوت هذه المعايير على:

1. مؤشرات: وهي عبارة عن مجموعة من الأدلة القابلة للقياس والتي تحدد مدى تلبية المنظمات الأهلية للمعايير المعتمدة.
2. بطاقات ممارسات: وهي الأنشطة والمهام العملية التي توضح مدى تطبيق المؤشر وتساعد على تحديد الإجابة على أسئلة التدقيق ووضع الدرجة المناسبة.
3. بطاقات تقييم: وهي الأسئلة التي تقيس مدى تحقيق المنظمة الأهلية للممارسات التطبيقية.

وقد صمِّمت هذه المعايير بمراجعة أفضل الممارسات العالمية، ووفقًا لأبحاث معهد البحوث والدراسات بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن المتمثل بمركز التميز لتطوير المؤسسات غير الربحية.

ويتم ذلك من خلال المركز الوطني للقطاع غير الربحي على الجمعيات والمؤسسات الأهلية بعمل زيارات دورية لتقييم حوكمة المنظمة على معايير الحوكمة الثلاثة ليتم تقييم درجة الحوكمة للمنظمة من 100 % وفق الأوزان التالية:

---

5. وهو ما سارت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في برنامج المدقق والمراقب الشرعي.
6. انظر: بحث (نظام الرقابة الشرعية في مؤسسات العمل الخيري)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، (ص: 221-220)، لدكتور محمد عودة الفزيع.

المعيار	الامتثال والالتزام	الشفافية والإفصاح	السلامة المالية
الوزن	40%	20%	40%

مثال ذلك:

دليل حوكمة المؤسسات الأهلية - الجزء الأول: معيار الامتثال والالتزام

بطاقة الممارسة رقم 22	المجال	الإيرادات والمصروفات والتملك.	موضوعات الممارسة	1-التعامل مع أموال الزكاة. 2-صرف أموال المؤسسة لتحقيق أغراضها
المؤشر	التزام المؤسسة بالأنظمة والضوابط المنظمة للإيرادات والمصروفات وامتلاك العقارات.			

تلتزم المؤسسة عند التعامل مع المصروفات وأموال الزكاة بما يلي:
1- عدم صرف أموال المؤسسة في مصارف لا تتوافق مع غاياتها ولا تحقق أغراضها.
2- تتعامل المؤسسة مع أموال الزكاة في حساب مستقل وتنشئ لها سجلاً خاصاً.
3- التصرف في أموال الزكاة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

آليات مقترحة لتحقيق الممارسة وشواهدها

الأنشطة	1. مراجعة مصروفات المؤسسة والتأكد من أنها تتوافق مع غاياتها وأغراضها. 2. التأكد من وجود حساب مستقل للزكاة في حال كانت هناك مصارف مخصصة بالزكاة. 3. إنشاء سجل خاص بالزكاة يوضح المصارف التي تم صرفها فيه.		
الأدوات والأدلة والنماذج	-		
مصدر الممارسة	نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية	رقم المادة أو النص	70
	اللائحة الأساسية		32
	اللائحة الأساسية		32
الشواهد المتوقعة	1. التقرير المالي السنوي. 2. سجل حساب الزكاة.		

بطاقة تقييم الممارسة رقم 22			درجة الممارسة	3	وزن المؤشر رقم	%12
م	السؤال	الدرجة	آلية التقييم	آلية التحقق	الحالة	النسبة
1	هل تتعامل المؤسسة مع أموال الزكاة؟	3	مكتبي+ ميداني	1- محتوى التقرير المالي السنوي.	لا: لا تتعامل المؤسسة مع أموال الزكاة.	%100
					نعم: يتم الانتقال إلى السؤال التالي	
2	هل يوجد حساب مستقل وسجل خاص بمصارف الزكاة؟		ميداني	1- محتوى التقرير المالي السنوي. 2- وجود سجل حساب الزكاة.	لا: لا يوجد	صفر
					نعم: يوجد حساب مستقل أو سجل لمصارف الزكاة.	%50
					نعم: يوجد حساب مستقل و سجل لمصارف الزكاة.	%100

ثانياً: أثر الرقابة الشرعية في تطوير أعمال مؤسسات العمل الخيري:

الرقابة الشرعية ليست مجرد أداة لضبط التزام مؤسسات العمل الخيري بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بل هي عنصر أساسي في تطوير أدائها، وضمان استدامتها، وتعزيز تأثيرها الإيجابي في المجتمع، من خلال تطبيق رقابة شرعية فعالة، يُمكّن لمؤسسات العمل الخيري تحقيق أهدافها بطرق أكثر كفاءة ونزاهة، مما ينعكس إيجابًا على العمل الخيري ككل، فهي تلعب دورًا حيويًا في تحسين وتطوير أعمال المؤسسات الخيرية من عدة جوانب أهمها الآتي [7]:

1. تسهم في تعزيز الثقة والمصداقية: فمن خلال الرقابة الشرعية يطمئن المتبرعون بأن أموالهم تُدار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما يزيد من حجم التبرعات والدعم المقدم لمؤسسات العمل الخيري، وجذب المزيد من الجهات المانحة والأفراد الراغبين في المساهمة.
2. تسهم في تحقيق النزاهة والاستقامة: فمن خلال الرقابة الشرعية تضمن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جمع التبرعات وأموال الزكاة وإنفاقها، وتساهم في إصدار تقارير مالية واضحة ومدققة تعكس الاستخدام الصحيح للأموال وفق الضوابط الشرعية.
3. تسهم في تعزيز الأثر الاجتماعي للعمل الخيري: فمن خلال الرقابة الشرعية تضمن أن أموال التبرعات تُستخدم في مشاريع تحقق أثرًا ملموسًا في المجتمع مثل التعليم، الصحة، وتمكين الفئات المحتاجة، وتعزز من قدرة مؤسسات العمل الخيري على التوسع في خدماتها وزيادة عدد المستفيدين من برامجها.
4. تسهم في تحقيق الاستدامة المالية والمؤسسية: فمن خلال الرقابة الشرعية يتم تشجيع مؤسسات العمل الخيري على استثمار الأصول الوقفية في مشاريع تحقق عائدًا مستدامًا يمكن استخدامه في تمويل الأنشطة الخيرية، وتقليل المخاطر المالية من خلال التأكد من أن المعاملات والاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المخاطر الشرعية المحتملة في أعمال مؤسسات العمل الخيري

قد تواجه مؤسسات العمل الخيري بعض المخاطر الشرعية التي قد تؤثر على نزاهة أعمالها وفعاليتها في تحقيق أهدافها، فعدم امتثالها بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطتها يؤدي إلى فقدان الثقة فيها، وإلى تعطل أنشطتها الخيرية. ولعلي هنا أتكلم عن أبرز المخاطر الشرعية التي قد تواجه مؤسسات العمل الخيري:

أولاً: المخاطر المتعلقة بالتبرعات والأوقاف:

1. استقبال تبرعات من مصادر غير مشروعة: مثل استقبال الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية أو تلك المرتبطة بجهات مشبوهة لها علاقة بغسل الأموال أو جرائم الإرهاب وتمويله.
2. تخصيص التبرعات في غير مواضعها الشرعية: مثل توجيه الأموال المخصصة للفقراء إلى غيرهم أو إلى مشاريع لا تسد احتياجاتهم أو لا تتوافق مع نية المتبرع.

---

7. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م، (ص: 25)، لدكتور عبدالباري بن محمد مشعل.

3. الخلط بين الأموال الموقوفة وأموال التبرعات: مثل دمج أموال الوقف مع أموال الصدقات، مما قد يؤدي إلى مخالفة شروط الواقفين والمتبرعين.
4. عدم الامتثال لشروط الوقف: مثل تغيير مصارف الأوقاف دون مراعاة شرط الواقف.

ثانياً: المخاطر المتعلقة بالتمويل والاستثمار:

1. الحصول على القروض الربوية: سواء لتمويل مشاريع المؤسسة أو لتغطية العجز المالي.
2. استثمار أموال مؤسسات العمل الخيري في أنشطة غير شرعية: مثل استثمارها في مشاريع أو أدوات مالية غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (كالفوائد البنكية التقليدية)، وغيرها.
3. الدخول في شراكات مع جهات لا تلتزم بالضوابط الشرعية: مثل التعامل مع البنوك الربوية أو المؤسسات التي تقدم خدمات مالية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
4. عدم الامتثال للضوابط الشرعية في العقود والاتفاقيات: مثل الدخول في عقود تحتوي على شروط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
5. عدم توافق سياسات مؤسسات العمل الخيري مع القوانين المحلية والدولية: خاصة في الدول التي تفرض قوانين قد تتعارض مع الأحكام الشرعية المتعلقة بالزكاة، الوقف، أو توزيع التبرعات.

ثالثاً: المخاطر المتعلقة بالمستفيدين وآليات التوزيع:

1. عدم التحقق من استحقاق المستفيدين: مما قد يؤدي إلى وصول المساعدات لمن لا يستحقها وحرمان المستحقين الحقيقيين، ومثل ذلك عدم التحقق من المصرف الذي نص عليها الواقف في صك الوقفية.
2. عدم الإنصاف في توزيع المساعدات: مثل التحيز لجماعات أو أفراد معينين دون معايير واضحة، أو تقديم مستحقي غلة الوقف الذري من الذكور على الإناث دون وجود ما ينص على ذلك صك الوقف.

ويمكن تجنب هذه المخاطر بالعمل على الآتي:

1. تشكيل إدارة رقابة شرعية مستقلة تشرف على جميع عمليات مؤسسات العمل الخيري.
2. وضع سياسات واضحة لمؤسسات العمل الخيري تتعلق بجمع التبرعات وإنفاقها تتماشى مع الأحكام الشرعية.
3. إجراء تدقيق شرعي دوري لضمان التزام مؤسسات العمل الخيري بالأحكام الشرعية.
4. تدريب الموظفين والعاملين في مؤسسات العمل الخيري على الأحكام الشرعية المتعلقة بالعمل الخيري.

المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري، ومدى تأثر التدقيق الشرعي الخارجي بها في مجال تحديد الأهداف والأغراض وآليات العمل

أولًا: مفهوم المرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري:

المرجعية الشرعية هي الأساس الذي تبني عليه مؤسسات العمل الخيري سياساتها وأهدافها، ويتأثر التدقيق الشرعي الخارجي بهذه المرجعية بشكل مباشر من خلال مراجعة مدى تو افق الأنشطة والإجراءات مع الأحكام الشرعية.

والمرجعية الشرعية في مؤسسات العمل الخيري هي مجموعة القواعد والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تُوجه أعمال هذه المؤسسات وتضمن تو افقها مع القيم الإسلامية، وتشمل هذه المرجعية:

- القرآن الكريم والسنة النبوية: كمصدرين أساسيين للتشريعات المتعلقة بالوقف، والزكاة، والصدقات.
- الاجتهادات الفقهية وآراء العلماء: خاصة فيما يتعلق بالمستجدات الحديثة في العمل الخيري مثل التمويل الإسلامي والاستثمار الوقفي.
- المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية: مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المتعلقة بالأوقاف والزكاة.
- الفتاوى والقرارات التي تصدرها اللجان الشرعية: سواءً اللجان الشرعية الخاصة بالمؤسسات الخيرية أو اللجان الشرعية الخاصة بالجهات الإشر افية على مؤسسات العمل الخيري [8].

ثانيًا: تأثير المرجعية الشرعية على التدقيق الشرعي الخارجي:

يتأثر التدقيق الشرعي الخارجي بالمرجعية الشرعية لمؤسسات العمل الخيري في عدة جو انب رئيسية، أبرزها:

1. تحديد الأهداف والأغراض الشرعية للمؤسسة:

- يحرص التدقيق الشرعي على التحقق من أن أهداف المؤسسة تتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية مثل تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل والإحسان.
- يراجع الأغراض المعلنة للمؤسسة للتأكد من أنها تتو افق مع الأحكام الشرعية ولا تتعارض مع مقاصد الزكاة أو الصدقات أو الأوقاف.

2. آليات جمع التبرعات والتمويل:

- يضمن التدقيق الشرعي تو افق طرق جمع التبرعات مع الشريعة، مثل الامتناع عن التعاملات الربوية أو التمويلات المشروطة التي تخالف القيم الإسلامية.
- يراجع العقود والاتفاقيات الخاصة بالتمويل، خاصة إذا كانت المؤسسة تستثمر أموال التبرعات في مشاريع تنموية.

3. آليات إنفاق التبرعات والأوقاف:

8. انظر: بحث (استر اتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الر ابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م ، (ص: 6)، لدكتور رياض منصور الخليفي.

• يتأكد من أن أموال الزكاة تُصرف في مصارفها الشرعية المحددة (كالفقراء والمساكين والغارمين).

• يراجع آليات توزيع التبرعات للتأكد من العدالة في إيصالها للمستحقين.

• يحرص على التزام المؤسسات بشروط الواقفين والمتبرعين، لا سيما في الأوقاف الخيرية.

4. الاستثمار والأنشطة المالية:

• يقوم التدقيق الشرعي بمراجعة الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة، مثل التأكد من أنها لا تشمل أسهمًا أو مشاريع غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

• يضمن أن أي عوائد ناتجة عن الاستثمارات يتم استخدامها في الأغراض الخيرية وفق الأحكام الشرعية.

5. الحوكمة والشفافية:

• يتحقق التدقيق الشرعي من مدى التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة الرشيدة وفق القيم الإسلامية، مثل الأمانة والشفافية والمساءلة.

• يراجع التقارير المالية والشرعية للتأكد من دقة البيانات المالية ومدى تطابقها مع القوانين الإسلامية الخاصة بالعمل الخيري.

6. السياسات الداخلية والإدارية:

• يراجع اللوائح التنظيمية الداخلية لمؤسسات العمل الخيري لضمان أنها تتماشى مع القيم الإسلامية في إدارة الموارد البشرية والمالية.

• يضمن التزام مؤسسات العمل الخيري بأخلاقيات العمل الخيري، مثل العدل في التعامل مع الموظفين والمستفيدين.

محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري

تُعدّ مؤسسات العمل الخيري من أبرز الجهات التي تتعامل بشكل مباشر مع الأموال المخصصة لمصارف شرعية محددة، مما يستوجب وجود رقابة شرعية فعّالة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ويُعدّ التدقيق الشرعي الخارجي إحدى وسائل التحقق من مدى هذا الالتزام، ويتطلب تحديد نطاق واضح لها لضمان كفاءة عملها وتحقيق أهدافها.

أولًا: مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري:

التدقيق الشرعي الخارجي هو عبارة عن عملية فحص وتقييم مستقلة يقوم بها طرف خارجي مختص للتأكد من توافق أعمال مؤسسات العمل الخيري مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية، ويشمل ذلك المعاملات المالية والإدارية، والسياسات والإجراءات، ومصادر الإيرادات والمصروفات [9].

وقد عُرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: " تتبع وفحص لأعمال المؤسسات بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعيتها الشرعية والفنية المعتمدة"[10].

---

9. انظر: معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، مصرف الإمارات العربية المتحدة(ص:5).

10. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام ٢٠٠٤م ، (ص: ٦)، لدكتور رياض منصور الخليفي.

ثانيًا: محددات نطاق التدقيق الشرعي الخارجي في مؤسسات العمل الخيري:

يُعدّ تحديد نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي عاملاً حاسماً في نجاح عملية التدقيق الشرعي في مؤسسات العمل الخيري، ويكون ذلك من خلال تحديد العمليات محل التدقيق، والإطار الزمني للتدقيق، والمعايير الشرعية المرجعية، ودرجة الاستقلالية، وحدود المسؤولية، لكي يمكن ضمان تقديم تقرير شرعي مهني يتضمن الرأي الشرعي في مدى التزام مؤسسات العمل الخيري من عدمه، مما يعزز من مصداقية مؤسسات العمل الخيري وثقة المتبرعين بها، ولعل أبرز المحددات هي الآتي:

1. نطاق العمليات محل التدقيق:

- مراجعة مصادر الأموال (التبرعات، الوقف، الاستثمار) للتحقق من شرعيتها.
- فحص المصروفات والتأكد من صرفها في الأوجه المشروعة.
- التحقق من صحة العقود والمعاملات وفق الضوابط الشرعية.
- تقييم السياسات الداخلية المرتبطة بالامتثال الشرعي.

2. الإطار الزمني للتدقيق:

- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التدقيق (سنة مالية، مشروع محدد، إلخ).
- إمكانية التدقيق الدوري أو حسب الطلب.

3. المعايير الشرعية المرجعية:

- الاعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أو غيرها من قرارات اللجان الشرعية المعترف بها.
- الرجوع إلى فتاوى اللجان الشرعية الداخلية لمؤسسات العمل الخيري في حال وجودها، أو اللجان الشرعية الخاصة بالجهات المشرعة في حال وجدوها.

4. درجة الاستقلالية:

- التأكيد من استقلالية المدقق الشرعي الخارجي عن إدارة مؤسسات العمل الخيري.
- ضمان الوصول إلى البيانات والوثائق الخاصة بمؤسسات العمل الخيري.

5. حدود المسؤولية

- يقتصر دور المدقق الشرعي الخارجي على التقييم والإبلاغ لا التنفيذ.
- يتحمل مسؤولية ما يظهر له من مخالفات شرعية خلال عملية التدقيق دون ضمان خلو المؤسسة من جميع المخالفات.

6. التقرير الشرعي:

- إعداد تقرير نهائي يتضمن الرأي الشرعي في مدى التزام مؤسسات العمل الخيري.
- تقديم توصيات لتحسين نظام الرقابة والامتثال الشرعي داخل مؤسسات العمل الخيري.

التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري

التطبيقات العملية للتدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري تشمل مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى ضمان التزام هذه المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة أنشطتها، وتساهم في تعزيز المصداقية والشفافية في العمل الخيري، وتضمن التزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يزيد من ثقة المتبرعين والمستفيدين به ومن أبرز هذه التطبيقات الآتي:

1. التدقيق على أوجه الصرف والمصارف الشرعية:
   - بالتأكد من أن صرف التبرعات والزكوات والصدقات يتم وفق المصارف الشرعية المحددة.
   - بمراجعة آليات توزيع المساعدات والتأكد من وصولها إلى الفئات المستحقة شرعًا.
2. مراجعة مصادر التمويل والتبرعات:
   - بالتأكد من أن جميع التبرعات والتمويلات تأتي من مصادر مشروعة وخالية من الشبهات.
   - بالتحقق من عدم وجود اشتراطات أو التزامات قد تخالف الأحكام الشرعية في عقود التمويل أو المنح.
3. فحص العقود والاتفاقيات:
   - بالتدقيق على عقود التوظيف، والتوريد، والشراكات مع الجهات الأخرى لضمان خلوها من المخالفات الشرعية (مثل الفوائد الربوية).
   - بمراجعة صياغة العقود لضمان تحقيق العدالة وعدم وجود أي استغلال أو غبن.
4. مراجعة الاستثمارات والأنشطة المالية:
   - بالتأكد من أن الاستثمارات التي تقوم بها مؤسسات العمل الخيري تتوافق مع الأحكام الشرعية، مثل تجنب التعامل في القطاعات المحرمة (كالربا، والتأمين التقليدي).
   - بالتدقيق على صناديق الوقف والزكاة والتأكد من إدارتها وفق الأحكام الشرعية.
5. متابعة التزام المؤسسة بالفتاوى والقرارات الشرعية:
   - بالتحقق من تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الشرعية للمؤسسة.
   - بمراجعة سياسات العمل والتأكد من توافقها مع المستجدات الفقهية والشرعية.
6. التأكد من التزام الموظفين بالضوابط الشرعية:
   - بمتابعة الالتزام بالأحكام الشرعية في بيئة العمل.
   - بتدريب العاملين على الأحكام الشرعية المتعلقة بأعمالهم، خاصة في جمع التبرعات وتوزيعها.
7. التدقيق على المنتجات والبرامج الخيرية:
   - بمراجعة المشاريع والبرامج التي تقدمها المؤسسة، مثل القروض الحسنة أو برامج التمويل، لضمان خلوها من أي شبهات شرعية.

• بالتأكد من أن المساعدات العينية (مثل الطعام والملابس) تتوافق مع الأحكام الشرعية، خاصة فيما يتعلق بالحلال والحرام.

8. تقييم الحوكمة الشرعية والشفافية:

• بمراجعة آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة ومدى التزامها بالأحكام الشرعية في الإدارة.

• بتدقيق التقارير المالية والشرعية لضمان الشفافية والإفصاح عن مصادر الأموال وأوجه صرفها.

9. إجراء زيارات ميدانية وتقييم الأداء الشرعي:

• بتنفيذ عمليات فحص ميدانية لمراكز توزيع المساعدات والتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية.

• بتقييم أداء الموظفين والمتطوعين في تطبيق المعايير الشرعية داخل المؤسسة.

10. إعداد تقارير التدقيق الشرعي:

• بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمناء/ مجلس النظارة والجهات المعنية حول مدى التزام المؤسسة بالأحكام الشرعية.

• بتقديم التوصيات والإرشادات لتصحيح أي مخالفات شرعية وتحسين الأداء الشرعي للمؤسسة.

موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الخيري، وأثره في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية فيها

أولًا: موقع التدقيق الشرعي الخارجي في الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل الخيري:

التدقيق الشرعي الخارجي على مؤسسات العمل الخيري يُعتبر وظيفة رقابية مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ويرتبط غالبًا بـ مجلس الأمناء أو مجلس النظارة لضمان الاستقلالية، وعليه فموقع التدقيق الشرعي الخارجي لمؤسسات العمل الخيري في الهيكل التنظيمي يكون كالآتي:

• مجلس الأمناء/مجلس النظارة:

وهو من يتلقى تقارير التدقيق الشرعي الخارجي ويشرف على تنفيذ التوصيات.

• اللجنة الشرعية:

وهي من تصدر الفتاوى والتوجيهات العامة، بينما يقوم المدقق الشرعي الخارجي بالتحقق من الالتزام بها.

• الإدارة التنفيذية:

وهي من تلتزم بتنفيذ الملاحظات والتوصيات التي يقدمها التدقيق الشرعي الخارجي.

• إدارة التدقيق الشرعي الداخلي (إن وجدت):

وهي من تعمل بالتوازي مع التدقيق الخارجي لضمان الامتثال المستمر، فهما مكملان لبعضهما.

ثانيًا: أثر التدقيق الشرعي الخارجي في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية:

يُعدّ التدقيق الشرعي الخارجي أداة فعّالة في رفع كفاءة مؤسسات العمل الخيري على جميع المستويات، لما له من دور في تعزيز وتطوير وتحسين الأمور الآتية[11]:

1. تعزيز الاستقلالية والموضوعية: حيث أن التدقيق الشرعي الخارجي مستقل عن الإدارة التنفيذية، وعليه فإن ذلك فإنه يوفر مراجعة غير متحيزة للالتزام بالأحكام الشرعية، ويسهم في الحد من تضارب المصالح داخل المؤسسة.
2. تطوير الحوكمة والشفافية: فالتدقيق الشرعي الخارجي يساعد على ضمان التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة الشرعية، كالإفصاح والمساءلة، ويساعد الإدارة في اتخاذ قرارات جيدة، ويعزز الثقة بين المتبرعين وأصحاب المصلحة من خلال ضمان الالتزام الشرعي في كافة الأنشطة.
3. تحسين كفاءة الرقابة الشرعية الداخلية: فالتدقيق الشرعي الخارجي يحدد الثغرات في عمليات التدقيق الشرعي الداخلي ويوفر حلولًا لتحسينها، وكذلك يساهم في تطوير الأنظمة واللوائح الداخلية لضمان الامتثال المستمر.
4. ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في العمليات المالية والإدارية: فالتدقيق الشرعي الخارجي يتحقق من شرعية مصادر التمويل وأوجه الصرف، مما يقلل من المخاطر الشرعية، ويدقق في العقود والشراكات لضمان توافقها مع الأحكام الشرعية.

"تم بحمد لله"

11. انظر: بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م ، (ص: 35)، لدكتور عبدالباري بن محمد مشعل.

المراجع والمصادر

1. القرآن الكريم.
2. البحوث والدراسات
3. المقدمات في القطاع غير الربحي، عدة مؤلفين، 1445هـ.
4. آفاق القطاع غير الربحي، الصادر عن مؤسسة الملك خالد، سنة 2023م.
5. بحث (نظام الرقابة الشرعية في مؤسسات العمل الخيري)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت، لدكتور محمد عودة الفزيع.
6. بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م ، لدكتور عبدالباري بن محمد مشعل.
7. بحث (استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل)، بحث مقدم في المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عام 2004م ، لدكتور رياض منصور الخليفي.
8. معيار التدقيق الشرعي الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، مصرف الإمارات العربية المتحدة.